The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السيد محمد لوليشكي

السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

البند 105 "التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي"

نيويورك 8 أكتوبر 2012

seul le discours prononcé fait foi

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن خالص تهاني وفد بلادي لانتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة و أؤكد دعم وفد بلادي لجهودكم من أجل إنجاح هذه الدورة. يؤيد وفد بلادي البيان الذي تقدمت به مصر نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي و إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز يود أن يركز بصفته الوطنية على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة.

السيد الرئيس،

تؤكد المملكة المغربية ادانتها المطلقة لجميع الأعمال و الممارسات الإرهابية مهما كانت دوافعها، وأهدافها و أيا كانت الجهات التي ترتكبها. و في هذا الإطار، إذ نؤكد أن الأعمال الإرهابية إجرامية بطبيعتها و تشكل إنكارا للقيم الدينية، و الأخلاقية والإنسانية، فإننا نعبر عن الرفض القاطع لربط الإرهاب و التطرف بأي دين، أو معتقد، أو مجموعة عرقية. بالمقابل لا يفوتنا التعبير عن دعمنا لكل الجهود النبيلة الرامية إلى تعزيز الحوار و التفاهم بين الحضارات، كبديل مناسب و رد ايجابي على المحاولات الرامية الى تأجيج أشكال التطرف و الكراهية. إن تحدي الإرهاب لا يعرف الحدود، لذلك فهو يتطلب من الأسرة الدولية التزاما قويا و عملا مشتركا من أجل التصدي بحزم لثقافة التطرف و العنف أيا كان مصدرها و بما يعزز قيم التعايش، و الحوار و السلام.

السيد الرئيس،

في نفس الوقت الذي نؤكد فيه على المسؤولية الأولى للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، و الجهوي و الدولي، فإننا نعتبر الأمم المتحدة، الإطار العالمي المشروع لإعداد وتعزيز رد متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب.

و تشكل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب و خطة عملها -التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في 2006 - التعبير الأمثل عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء للعمل معا من أجل التصدي بشكل فعال و شامل لكل جوانب هذه الآفة الخطيرة. و نؤكد على دعمنا الكامل للإستراتيجية بركائزها الأربعة و إلتزامنا العمل مع باقي الدول الأعضاء من أجل تحقيق تقدم أكبر في تنفيذها بما يتناسب و حجم التهديدات الإرهابية التي تتربص بالأمن و السلم الدوليين.

كما نعبر في نفس الوقت عن ارتياحنا للنتائج المثمرة للمراجعة الثالثة للإستراتيجية و ما أقرته من مقتضيات جديدة تحيل على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب و الحاجة الملحة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج تعنى بضحايا هذه الآفة، و الإشارة إلى تزايد لجوء الإرهابيين إلى وسائل الاتصال و الإعلام و كذا التعبير عن تزايد عمليات الاختطاف و احتجاز الرهائن من أجل الحصول على موارد مالية أو انتزاع تنازلات سياسية.

وفي هذا الإطار تضطلع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بدور محوري في تحقيق هذه الأهداف بالتواصل مع الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. و نريد في هذا السياق أن نعبر عن دعمنا و تقديرنا لأنشطتها و مبادرتها في هذا المجال. و قد تعززت أخيرا قدرات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الإستراتيجية بإحداث مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمبادرة من المملكة العربية السعودية. و نتطلع بعد استكمال الإطار القانوني و التنظيمي للمركز للمضي قدما نحو مرحلة التنفيذ و الإنجاز.

يشكل مجلس الأمن - بلجانه الفرعية و مجموعات الخبراء التي تساعدها- ركيزة أساسية في التشكيلة الأممية لمكافحة الإرهاب. و قد لمسنا عن قرب - بحكم عضوية المغرب في المجلس- التقدم المستمر في تعزيز الشفافية و اتباع نهج استراتيجي في القيام بولايته في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الدول الأعضاء. و في هذا الصدد، نعبر عن ارتياحنا للتطور التدريجي الذي طرأ على عمل المجلس في هذا المجال بالتركيز بشكل أكثر على بناء قدرات الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية التي أخذت موقفا مبدئيا و واضحا منذ إدراج بند مكافحة الإرهاب الدولي سنة 1979 على جدول أعمال الجمعية العامة، انخرطت مبكرا في الجهود الدولية لمحاربة هذه الآفة، و تمكنت من ترجمة التجربة التي راكمتها إلى إستراتيجية شمولية ومتعددة الأبعاد، تنسجم مع الإطار العام لمقتضيات الاستراتيجية التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وتزاوج الإستراتيجية المغربية بين الآليات القانونية الزجرية و المبادرات التي تهدف إلى معالجة العوامل الإقتصادية، و الإجتماعية و الثقافية التي من شأنها تغذية الإيديولوجيات المتطرفة و العنيفة. كما أنها عملت على تقوية مناعة المجتمع من خلال تعميق مبادئ الإسلام السمحة، وترسيخ ثقافة الحوار، و احترام حقوق الإنسان و توسيع مجالات المشاركة الديمقراطية و الانفتاح على المجتمع المدني.

كما نبقى مقتنعين أن الجهود الوطنية - مهما كانت فعاليتها- تبقى غير كافية لمواجهة التطور الحاصل في الأنشطة الإرهابية على الصعيد العالمي وخاصة في ظل ظرفية إقليمية ودون إقليمية محفوفة بتهديدات إرهابية متنوعة الأبعاد، تساهم في تزايد الأنشطة المكثفة لأنشطة المجموعات الإرهابية بالإعتماد على الموارد المالية التي تدرها أنشطة الجريمة المنظمة.

و في هذا الصدد نعبر من جديد عن قلقنا العميق لتنامي الأنشطة الإرهابية في المنطقة الممتدة بين منطقتي المغرب العربي و الساحل - خاصة شمال مالي - وتزايد ارتباطها بمجموعات إرهابية أخرى في غرب إفريقيا و منطقة القرن الإفريقي و بأنشطة حركات إنفصالية مسلحة، وشبكات الاتجار في المخدرات، والأسلحة الصغيرة و البشر.

إن وضعية من هذا القبيل تستوجب من الدول المعنية بأمن هذه المنطقة إعتماد مقاربة حازمة و تشاركية، تستند في شموليتها إلى المحافظة على سيدة الدول و و حدتها الترابية، و مبادئ التضامن، وقيم الحوار البنّاء، والوعي بشمولية وعدم تجزئة الأمن، والمسؤولية المشتركة لكل الأطراف. فمجمل هذه التحديات تمثل تهديدا ليس فقط لاستقرار المنطقة، بل يهدد السلم و الأمن الدوليين. و من هذا المنطلق، فإن المجموعة الدولية، و خاصة الأمم المتحدة، مدعوة للتحرك بسرعة من أجل دعم الجهود التي تقوم بها دول المنطقة و خاصة في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

السيد الرئيس،

يواصل المغرب مجهوداته للمساهمة المكثفة في كل المبادرات الدولية، والإقليمية، و دون وما بين الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق و تبادل الخبرات و التعاون لمحاربة الإرهاب. و في هذا الإطار نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى إنخراط المغرب الفعال في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب و أنشطة فرق عمله الخمس التي إستطاعت في وقت وجيز من إعتماد آليات متعددة للعمل المشترك.

و نثمن في هذا الإطار إعتماد المنتدى لإعلان الرباط المتعلق بأفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية والذي من شأنه تقديم الدعم من أجل تعزيز نظام جنائي وطني فعال يقوم على سيادة القانون، ويتضمن اليات للتعاون الجنائي القضائي فيما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

و في مجال التعاون القضائي الإقليمي، يواصل المغرب مساعيه من أجل تسريع دخول إتفاقية التعاون القضائي ما بين الدول الإفريقية الفركفونية ، و هي الإتفاقية التي اعتمدت خلال الإجتماع الخامس لوزراء العدل في الدول الإفريقية الفركفونية من أجل التنفيذ الشامل الإتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب.على المستوى الإقليمي أيضا يواصل المغرب دعمه لمبادرات تعزيز القدرات المشتركة للدول الإفريقية لمواجهة التهديدات الأمنية بصفة عامة و الإرهابية خاصة و من ضمنها مبادرة الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، و تجمع دول الساحل والصحراء.

في الأخير السيد الرئيس،

نؤكد أن المغرب سيبقى شريكا جديا و ملتزما بالانخراط مع المجموعة الدولية في كل الجهود و المبادرات الرامية إلى تعزيز تعاون دولي بناء و فعال من أجل مكافحة الإرهاب. و نحن عازمون في هذا المسعى على اتباع نهج كلي وشامل يتجلى تأثيره ومنفعته بشكل ملموس على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.